محليات

طلاب المفتوح بطرطوس يشكون التهجم الكلامي والصراخ بوجههم من الموظفين

عميد كلية التربية ترد: أعباء كبيرة على الموظفين بسبب قلة عددهم

طرطوس - الوطن

اعترض طلاب التعليم المفتوح في كلية التربية (رياض الأطفال) على وجود الكثير من نقاط الضعف والخلل وطالبوا بالمساعدة على معالجتها مع جامعة طرطوس وأكد بعض الطلبة لـ«الوطن» أنه لم يتم حتى الآن تسليم الطلاب كتباً رغم مرور مدة زمنية كبيرة من الفصل الأول، ولم يتم حسم موضوع التسجيل ودفع الرسوم بحجة أنه لا محاسب مع العلم أن مدة تحديد التسجيل تم تعديلها أكثر من مرة حسب مزاج الجو العام في الجامعة مع التقصير في توصيل الإعلان عن المواعيد للطلاب الأمر الذي يدفع بالكثير للسفر من قراهم إلى الجامعة أكثر من مرة ولمسافة طويلة ودون نتيجة دائماً وهناك مواد حتى الآن لم يتم الحسم بها إن كانت ستطبق بطريقة عملية أو نظرية الأمر الذي يدعو إلى القلق والتشتت عند الطلاب.

وأضافوا: لا مرجعية منفتحة على الطلاب توضح سير العمل وتجيب عن التساؤلات الطلابية والمشكلة الأهم هي قلة احترام الموظفين للمراجعين بشكل عام وللطلاب بشكل خاص حيث يتم التعامل مع الطالب بطريقة غير لبقة مرمى بجانب حتى أن الموظف يرفض فتح نافذته حتى الانتهاء من فنجان قهوته ولو كان الطلاب يقفون طوابير تحت المطر، إضافة للتهجم الكلامي والصراخ بوجه أي شخص يتجرأ ويقترب للسؤال مع العلم أن معظم طلاب التعليم المفتوح عمرهم يقارب أو يزيد أحياناً على عمر هذا الموظف أو ذاك.

الجامعة ترد

ومتابعة لهذا الموضوع تم التواصل مع رئيس جامعة طرطوس الدكتور عصام الدالي ووضعه بصورة الشكوى فكلف عمادة كلية التربية الرد والمعالجة، وأجابت عميد الكلية الدكتورة ريم سليمون «الوطن» قائلة: رغم التأخير في تأمين معتمد رسوم طلاب أخذت إدارة الكلية على عاتقها تسليم الكتب الجامعية لطلاب التعليم المفتوح من دون تسديد رسوم حتى يتم تأمين معتمد رسوم واستفاد عدد كبير من الطلبة المراجعين من هذا القرار.

كما تم منذ بداية استلام معتمد الرسوم مهامه بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ التسجيل واستلام الرسوم لأكثر من ٧٠ طالباً وطالبة يومياً ويساعده الاتحاد في تنظيم الدور والأمور تجري بشكل سلس ولا عراقيل في عمله، كما تم تحديد موعد التسجيل بقرار مجلس جامعة ولا يحق للكلية تحديد موعد.

وأضافت سليمون: وهذا الكلام بشأن تغيير مواعيد التسجيل غير صحيح ولا يحق للكلية تغيير أو تحديد مواعيد مختلفة وتجري العملية التدريسية منذ شهر على أتم وجه واللقاءات في موعدها المحدد في رياض الأطفال وفي دبلوم التأهيل التربوي يومي الجمعة والسبت ويشارك في التدريس العديد من أساتذة كليات جامعة طرطوس.

وتابعت عميد الكلية: لقد تم تمثيل الطلبة بلجنة إدارية من فرع الاتحاد وحضروا المؤتمر وطرحوا العديد من الأسئلة وتمت الإجابة عنها من إدارة ولم يكن هناك سقف للحديث، ويراجع الكلية عدد كبير جداً في اليوم مقارنة بأعداد الموظفين ومعظمهم ممن يرغبون بإنجاز أعمالهم بسرعة قصوى دون النظر للدور أو النظام ما يخلق بعض الفوضى ويلجأ موظفو شؤون الطلاب إلى الهيئة الإدارية بشكل مستمر لتنظيم الدور.

وقد تم بناء خيمة قرميدية عند شباك شؤون الطلاب لتحمي الطلبة من الشمس أو المطر، وتم بدعم رئاسة الجامعة وطلب من إدارة الكلية إنجاز العديد من الأعمال والتغييرات في البناء وتحسينه ولا يمكن في ظروف الكلية الحالية (البناء القديم) التحسين أكثر من ذلك.

وأشارت إلى ازدياد أعداد المتقدمين لرياض الأطفال بنسب كبيرة وبأنه تم تحويل عدد لا بأس به من جامعات وكليات أخرى ولم يزدد عدد الموظفين في شؤون الطلاب والامتحانات منذ افتتاح التعليم المفتوح وهم يقومون بمهام كثيرة ولا يمكن محاسبة أو لوم موظف على موقف عفوي يصدر منه خجلاً مما يقوم به من أعباء تحتاج إلى (٣-٤) موظفين للقيام بها.

قانون يمنح الجريح الاكتتاب على سيارة سياحية محلية الصنع

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٤٥ القاضي بمنح العسكري الذي أصيب في الحرب أو العمليات الحربية أو الحالات المشابهة لها أو على أيدي عناصر إرهابية أو معادية حق الاكتتاب على سيارة سياحية واحدة محلية الصنع معفاة من كل الضرائب والرسوم.

ونص القانون أنه يقصد بالجريح العسكري في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي الذي أصيب في الحرب أو العمليات الحربية أو الحالات المشابهة للعمليات الحربية أو على أيدي عناصر إرهابية أو عناصر معادية وأدت إصابته إلى إحدى الحالتين الآتيتين عجز كلي أم جزئي.

وحدد المرسوم حالات العجز إن بتر طرف علوي شامل لإبهام وسبابة على الأقل أو سفلي شامل للقدم أو شلل طرف سفلي واحد تام أو طرف علوي واحد تام وأخيراً إنفقاء إحدى المقلتين

وتضمن القانون يحق للجريح الاكتتاب لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على سيارة سياحية واحدة محلية الصنع مع تسهيلات من المصرف التجاري السوري في منح القروض وتسديدها وذلك لمرة واحدة خلال عشر سنوات من تاريخ الإصابة.

كما تضمن أن يعفى الجريح المستفيد من جميع الضرائب والرسوم المترتبة على تسجيل السيارة بما فيها رسم الطابع كما يعفى من تسديد قيمة اللوحات ورخصة السير والنفقات المترتبة على سند التمليك وبدل الفحص الفني ووضع وفك الرهن. وأشار المرسوم إلى أنه يستفيد من أحكام هذا القانون كل جريح تنطبق عليه أحكام القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٨٦ ولم تمض مدة عشر سنوات على إصابته بتاريخ تقديم طلب الاستفادة كما يستفيد من أحكامه الجريح الذي حصل على موافقة وزارة الدفاع ولم يستورد السيارة خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون، كما أنه لا يستفيد من أحكامه من سبق له الاستفادة من سيارة عن طريق الاكتتاب لدى أي من الجهات العامة المختصة.

نواب ينتقدون البطاقة الذكية وتساءلوا عن مصير وفوراتها

وزير النفط تحت قبة «الشعب» والنواب يسألون

صالح: الشعب بحاجة إلى دفء الحكومة فعلياً ومعنوياً في هذا الشتاء القاسي

محمد منار حميجو

وجه نواب في مجلس الشعب انتقادات واضحة لوزير النفط والثروة المعدنية علي غانم حول موضوع إجراءات الوزارة في توزيع مادة المازوت والبطاقة الذكية في بعض المحافظات وخصوصاً في دمشق وحلب وحماة وحمص ودرعا.

ولم تقنع كثيراً ردود غانم على بعض المداخلات حول الإجراءات الحكومية في هذا الموضوع وخصوصاً النائب نبيل صالح الذي انتقد بشكل واضح إجراءات البطاقة الذكية واصفا إياها بأنها بطاقة تقنين حينما خصصت العائلة الواحدة فقط بـ٢٠٠ لتر من المازوت وهي ما تستهلكه في شهر.

وخلال مداخلة له قال صالح: لم نعد نرى أغلبية باعة المازوت في أحيائنا بعدما استغنى أغلبية المواطنين عنها منذ أن رفعت الحكومة السابقة أسعار المشتقات النفطية.

وأضاف صالح: ثم جاءت الحكومة الحالية في اختراع البطاقة الذكية فخصصت العائلة سنوياً بـ٢٠٠ لتر من المازوت وهي تستهلكها في شهر، كما أنها تكلف معيل الأسرة شهراً كاملاً مما زاد الطلب على الغاز الذي أدى إلى فقدانه فلجأ المواطنون إلى الكهرباء فزاد الضغط على الشبكة فعادت الحكومة إلى سياسة التقنين وكأننا لم نغادر الحرب بعد.

ورأى صالح أن الحلول الحكومية تعمل على معالجة الأزمة بأزمة أخرى، مضيفاً: الحرب انتهت ولم تعد صالحة لتعليق التقصير الحكومي عليها والشعب بات بحاجة إلى دفء الحكومة فعلياً ومعنوياً في هذا الشتاء القاسي.

من جهته أشار زميله ماهر موقع إلى نقص مادة المازوت، مشيراً إلى أن الوفورات التي تحدث عنها وزير النفط عبر البطاقة يجب بموجبها ألا تحدث اختناقات أو أزمات طبعاً ضمن الإمكانات المحدودة، أيده في ذلك زميله ناصر كريم.

وشدد النائب ماهر قاورما على ضرورة زيادة مخصصات محافظة حماة من المازوت لحاجة المواطنين للتدفئة، مشيراً إلى أن كمية الغاز لا تكفي إلا ٤٠ بالمئة من السكان في المحافظة حالياً.

وتساءل أحمد العلي أنه لماذا لا يتم ترخيص محطات وقود جديدة لتسهيل الخدمة للمواطنين، مؤكداً أن عدم الترخيص رفع سعر المحطة إلى ٥٠٠ مليون ليرة وبالتالي لصالح من تم توقيف ترخيص المحطات.

وأشار العلي إلى أن مادة المازوت غير متوافرة في حمص وحالياً لا تتم تعبئة إلا ١٠٠ لتر لكل أسرة، معرباً عن أمله في زيادة الكميات.

وأكد زميله فواز جوابرة أن طلبات المازوت التي تصل إلى محافظة درعا لا تكفي حاجة المواطنين وخصوصاً بعد زيادة عدد السكان، في حين أشار زميله وضاح مراد أن أي صاحب محطة لا يمكن أن يستلم طلبه إلا بعدما يدفع، مشدداً على ضرورة التحقيق في هذا الموضوع، ومضيفاً: هناك طوابير من السيارات على البنزين في حماة.

وفي سياق آخر أقر مجلس الشعب بعض مواد مشروع قانون جدولة الفوائد على المقترضين من المصرف الزراعي في حين أحال مواد أخرى أثارت جدلاً كبيراً تحت القبة إلى لجنة مشتركة بين القوانين المالية والزراعة والموارد لإعادة صياغتها من جديد.

وأثار المشروع نقاشاً طويلاً بين النواب لأهميته، فهناك من أيد بقاء المواد التي تمت إحالتها إلى اللجنة المشتركة، في حين رأى آخرون أن تحذف أو تعاد صياغتها وخصوصاً فيما يتعلق بالمادة الثانية من المشروع والتي نصت على ألا يشمل هذا القانون ديون المتعاملين مع المصرف من القطاع الخاص الذين تزيد كتلة رأس مال دينهم على ٥ ملايين ليرة.

ومن المواد التي تمت إعادتها إلى اللجنة المادة ٥ والتي تضمنت أنه يشترط للاستفادة من أحكام هذا القانون تسديد المتعامل دفعة حسن نية بنسبة ٥ بالمئة من رصيد رأس المال الخاضع للجدولة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه ما اعتبره بعض النواب أنه شرط تعجيزي مقترحين إعادتها إلى اللجنة لإعادة صياغتها من جديد أو حذفها.

كما أعادت اللجنة المادة ٨ والمتضمنة أنه تخضع أرصدة رأس مال القروض المجدولة بموجب أحكام القانون لفائدة عقدية بمعدل ١١ بالمئة سنوياً.

إجراءات حازمة لإقلاع ٧ مشاريع كبرى متعثرة بدمشق

فرح لـ«الوطن»: مهل زمنية حتى كانون الثاني ٢٠١٩ وهناك خصوصية لكل مشروع

فادي بك الشريف

اتفقت وزارة السياحة ومحافظة دمشق على منح المشاريع المتعثرة التابع ملكيتها للمحافظة مهلاً محددة أقصاها نهاية الشهر الأول من ٢٠١٩ كمدة نهائية للإقلاع مجدداً وذلك بالتزامن مع جهود المبذولة في طرح مشاريع استثمارية جديدة بما فيها تقديم تسهيلات للمستثمرين.

هذا وجرى تشكيل لجنة من الجهتين لمتابعة وإشراف وتسهيل عمل كل من المشاريع المقدر عددها بـ٧ مشاريع سياحية عائدة بملكيتها لمحافظة دمشق، وذلك في ضوء اجتماعات تتبع المشاريع المتوقفة سابقاً.

وبموجب محضر الاجتماع الذي «حصلت الوطن على نسخة منه» وجهت كل من وزارة السياحة ومحافظة دمشق بالإسراع في المعالجات اللازمة لهذه المشاريع وضرورة الاجتماع بشكل دوري أسبوعياً للوقوف على آخر التطورات، على أن يتم إمهال الشركات المستثمرة لجميع المشاريع للمباشرة بالتنفيذ وفق مضامين العقود المبرمة معهم دون أي تعديل اعتباراً من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي، وأن تتخذ الإجراءات القانونية بإنهاء التعاقد في حال عدم إثبات الجدية.

كما تم التوجيه بدراسة الآثار القانونية والمالية التي قد تترتب على أي إجراء يتم اتخاذه من حيث المبدأ وعلى أن يدرس أي طلب تعديل بشكل مشترك بين الوزارة والمحافظة بعد إثبات الجدية في التنفيذ، وبما يحقق مصلحة المحافظة في إعادة الإقلاع في هذه المشاريع أو إعادة طرحها للاستثمار مجدداً بعد معالجة عقود الاستثمار المبرمة بشأنها حالياً، علماً أن المشاريع العائدة بملكيتها للمحافظة هي مشاريع مهمة جداً والمفروض الانطلاق بهذه المشاريع.

وفيما يخص مشروع أبراج سورية المستثمر من شركة سورية القابضة، بين ممثلو محافظة دمشق أنه تم طلب توجيه كتاب إلى الشركة المستثمرة للمباشرة فوراً باستكمال أعمال المشروع وفق العقد المبرم على أن يتم موافاة المعنيين ببرنامج العمل المادي والزمني للتنفيذ وتقرر تشكيل لجنة الإشراف خاصة بهذا المشروع. وعلمت «الوطن» أن الشركة باشرت بالفعل بالعمل منذ أيام وأنها ماضية في مشروعها وبالبرنامج الزمني الذي حدد له.

وحول موقع مرآب الشام المستثمر من قبل شركة إليسار، بيّن ممثلو المحافظة أنه تم توجيه عدة كتب للشركة المستثمرة لاستلام الموقع والمباشرة بالتنفيذ ونتيجة عدم استجابة الشركة للكتب الموجهة من محافظة دمشق، فقد تقرر فسخ العقد بعد موافاة وزارة السياحة بقرار المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق بشأن المشروع آنف الذكر ومستنداته ليصار إلى الدراسة واستصدار القرار اللازم من قبل وزارة السياحة.

أما موقعا (خان سليمان باشا- كراج حجز المرور) المستثمران من قبل شركة نسكو ومجموعة وحود، بين ممثلو محافظة دمشق أنه لا يوجد أي مبررات لاستمرار الوضع الحالي بعدم مباشرة المستثمر لتنفيذ المشروعين بالرغم من عدة اجتماعات معه بهذا الخصوص زاعماً عدم إمكانية إنجاز المشروع في ظل الخلاف الحاصل بين الشركاء.

وباعتبار لا يوجد أي آفاق للإقلاع بالمشروع، حيث إن التأمينات المقدمة للمشروعين تم طلب تحويل قيمتها إلى حساب محافظة دمشق، فقد تم التوافق من حيث المبدأ على إعطاء الشركة المستثمرة مهلة شهر واحد للمباشرة بالتنفيذ وفي حال عدم التقيد فقد تم التوافق على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وحول مشروع مقاسم كفرسوسة المستثمر من قبل شركة الشرق فقد تم التوافق على توجيه كتاب للشركة من قبل محافظة دمشق للمباشرة الفورية لاستكمال تنفيذ المشروع وفق نص العقد والعقد الملحق وتقديم برنامج زمني لإنهاء المشروع والتقيد به تحت طائلة فسخ العقد، إضافة إلى تضمين الكتاب المراد توجيهه للشركة بالموافقة على إدخال شريك إستراتيجي وفق طلب الشركة المقدم إلى المحافظة لتحقيق المصلحة المشتركة وعلى أن يتم اتخاذ التدابير الخاصة بالموضوع وموافاة وزارة السياحة بالنتائج لاستكمال ما يلزم وأن يتم تشكيل لجنة إشراف مشتركة على تنفيذ المشروع المذكور.

أما المشروع الخامس «مشروع تنظيم غربي سوق الهال» المستثمر من (شركة هيدلي)، فبعد الاطلاع على واقع المشروع والإجراءات المتخذة سابقاً وقيام وزارة السياحة بمراسلة وزارة الثقافة لتوجيه المديرية العامة للآثار والمتاحف لدراسة إمكانية إزالة تحفظها على موضوع ارتفاع البناء المعتمد من قبل محافظة دمشق للمشروع ليصار إلى استكمال التدابير اللازمة من قبل وزارة السياحة، وفي حال عدم الموافقة من قبل وزارة الثقافة على ما ذكر أعلاه تقوم المحافظة بدراسة تعويض المستثمر مساحة أفقية بدلاً من المساحة الشاقولية وذلك من خلال السماح له بالبناء على كامل مساحة العقار ومخاطبة المستثمر لبيان إمكانية تجديد التعاقد مع شركة هيلتون العالمية لإدارة وتشغيل الفندق.

أما مشروع بيت نظام وبيت قوتلي والسباعي ومدرسة عدنان الناصر المستثمر من الآغا خان فتم التوافق على توجيه كتاب للشركة متضمناً التقدير لجهودهم مع رغبة وزارة السياحة ومحافظة دمشق لجهة قيام الشركة برفع وتيرة تنفيذ الأعمال لبلوغ أهداف المشروع وبما يحقق المصلحة المشتركة، على أن تقوم الشركة بتقديم برنامج زمني مقترح من قبلهم لاستكمال تنفيذ المشروع ليصار إلى تدارسه بمشاركة محافظة دمشق.

هذا وتمت تسمية ممثلين من وزارة السياحة ومحافظة دمشق في لجنة الإشراف عن كل من مشروعي موفمبيك كفرسوسة وأبراج سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير السياحة غياث الفراح أن هناك جدية كبيرة في التعامل مع هذه المشاريع المتعثرة، مشيراً إلى أن المهل الزمنية تستمر لغاية الشهر الأول من العام الجاري بهدف المباشرة بالأعمال، مؤكدة وجود معالجة معينة لكل مشروع من المشاريع المتعثرة، مع وجود خصوصية لكل مشروع من المشاريع المطروحة، علماً بأن منهم من منح مهلة وفي حال لم تتقدم المشاريع بالمطلوب يعالج الأمر قانونياً.

ولفت الفراح إلى وجود إجراءات حاسمة، بحيث سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من لم يثبت جديته، وذلك بهدف إنهاء حالة تعثر المشاريع.

٤,٤ ملايين لتر مازوت تدفئة استفاد منها ٢٢ ألف أسرة في القنيطرة

القنيطرة - الوطن

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة علي زيتون عن موافقة لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة على إعادة افتتاح محطة وقود اتحاد الفلاحين للمحروقات في القطاع الجنوبي المحرر وتفعيل خزانين (مركز المناشد في قرية سويسة، ومركز السمير في منطقة كودنة)، بهدف تخديم المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم وعدم تكبيدهم المشقة وبعد المسافة بين تلك القرى عن أقرب محطة مفعلة حالياً في مركز المحافظة.

وأشار زيتون إلى أن الكميات الموزعة من مازوت التدفئة على الأسر ضمن الوحدات الإدارية على كامل أرض محافظة القنيطرة بلغت ٤,٤ ملايين لتر حيث وزعت الدفعة الأولى ٢٠٠ لتر على كل الأسر المكتتبة بنسبة ١٠٠ بالمئة واستفادت منها جميع البلديات على أرض المحافظة وبنسبة متساوية وبشكل عادل بين الجميع وقد استفادت نحو٢٢ ألف أسرة من مازوت التدفئة المسجلين من أصل ٢٥ ألف أسرة مقيمة بالقنيطرة.

وأكد زيتون توفير مستلزمات القطاع الزراعي من مادة المازوت لزوم عمل الجرارات الزراعية وآبار المياه المرخصة أصولا حسب الكشف الحسي من مديرية الزراعة.

وأوضح زيتون أن مخصصات المحافظة من طلبات المازوت للشهر الحالي على أرض المحافظة بلغت ١٣٠ طلباً (كل طلب نحو٢٢ ألف لتر) ومنها ٥٠ طلباً تم تخصيصه لمازوت التدفئة، إضافة إلى تزويد جميع القطاعات الحكومية وخاصة الزراعة والمياه والخدمات الفنية ومشاريع الطرق والخدمية والأفران والنقل، مبيناً أن واقع المحروقات على أرض المحافظة ممتاز ولم تتلق الجهات المعنية أي شكوى بخصوص نقص المادة أو غيابها أو احتكارها أو عدم وصولها إلى مستحقيها والمادة متوافرة بكميات تفي احتياجات المواطنين والمحافظة والقطاعات الخدمية، أما بالنسبة لأبناء القنيطرة في تجمعات النازحين بريف دمشق فيحصلون على مخصصاتهم من مازوت التدفئة من خلال الخزانات التي وضعت لهذه الغاية وبإشراف الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة القنيطرة على حين التجمعات التي لا يوجد فيها بلديات فيتم التنسيق بين محافظة القنيطرة وريف دمشق من أجل تزويدهم بالمادة.

يذكر أن فرع الغاز بدمشق وريفها قام باستبدال /١٠٠٠/ صمام كان بحالة فنية غيرة صالحة بأسطوانات الغاز المنزلي بوحدة الكوم.

تعيين أكثر من مئة مدرس في درعا والتربية تبرر كي لا يفقدوا حقهم في التعيين

السويداء – عبير صيموعة

صدم القرار المفاجئ بتعيين الدفعة الثالثة من الناجحين في مسابقة وزارة التربية من محافظة السويداء والبالغ عددهم ١٠٤ مدرسين في محافظة درعا، موزعين بين ٨١ مدرس لغة عربية رغم حاجة المحافظة إلى هذا الاختصاص و٢٣ مجاز تاريخ، بعد أن تم تعيين الدفعة الأولى والثانية من الناجحين ضمن محافظة السويداء.

ولاقى هذا القرار استياء جميع المدرسين ووصفوه بالقرار المجحف وخاصة أنه لا يخفى على أحد ما تعانيه محافظة درعا من عدم استقرار امني حتى هذه اللحظة فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني للطرقات بين المحافظتين من خطف وسلب يضاف إليها الوضع الاقتصادي والتكاليف المادية الإضافية التي ستترتب على جميع المدرسين بسبب تنقلهم بين المحافظتين مع تعذر الاستقرار في محافظة درعا وخاصة للمدرسات منهن والمتزوجات بشكل خاص.

وطالب المدرسون أصحاب القرار بالواقعية والمنطقية في اتخاذ قراراتهم لأن الواقع يتنافى مع حسابات وتوقعات تلك الجهات، كما أكدت جميع المدرسات أنه في ظل الظروف الأمنية المحيطة بكلتا المحافظتين، هن على استعداد لقبول فرزهن إلى دمشق أو ريفها في أسوأ الحالات على أن يتم تعيينهن في درعا.

مدير التربية في السويداء بسام أبو محمود أكد لـ«الوطن» أن هذا القرار من وزارة التربية حيث جاء لملء الشواغر حسب الاختصاصات ولحفظ حق المدرسين قبل انتهاء المدة القانونية للمسابقة علما أنه من ناحية أخرى تم فرز ٤٠ مدرسة من ريف دمشق لملء شواغر التربية الإسلامية في المحافظة.

وأشار إلى أن مطالب المدرسين وخاصة المدرسات منهن محقة ولكن القرار خارج نطاق صلاحيات مديرية التربية في السويداء.

تساقط ١٦٤٥ طناً من الحمضيات جراء العاصفة المطرية

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية منذر خيربك لـ«الوطن»، أن الأضرار التي لحقت بالمحاصيل الزراعية نتيجة العاصفة المطرية الأخيرة، لا تزال ضمن الحدود الطبيعية حتى الآن، مبيناً أنها اقتصرت على تساقط ثمار بعض أصناف الحمضيات المتبقية على الأشجار.

وأضاف خيربك إن التقدير الأولي لإجمالي الكميات المتساقطة من أصناف الحمضيات «كلمنتين، أبو صرّة بلدية، ساتزوما»، وصل إلى ١٦٤٥ طناً، لافتاً إلى أن نسبة التساقط تتراوح بين ١ – ٧ بالمئة.

وأوضح مدير الزراعة أن سبب تساقط ثمار الأصناف المذكورة، يعود للتأخر بقطافه، بعد نضج قسم كبير منها بشكل كامل.

وفي شهر تشرين الأول، وبسبب الظروف الجوية من شدة رياح وأمطار غزيرة سجلت الأضرار الحاصلة على الزراعات المحمية في اللاذقية تضرر ٤١٩ بيتاً بلاستيكياً، منها ١٧٠ في اللاذقية، و١٧٥ في جبلة، و٧٤ بيتاً بلاستيكياً في القرداحة، وتنوعت الأضرار بين تمزق شرائح النايلون للبيوت البلاستيكية والتواء بعض الأقواس وانحناء في الهيكل المعدني، ما أثر في الزراعات المحمية من خيار وبندورة وكوسا وفاصولياء ونباتات زينة.

من جانبها بيّنت رئيس دائرة الأراضي والمياه في مديرية الزراعة في اللاذقية ربا شباني لـ«الوطن»، أن نسبة الهطل المطري خلال موسم الشتاء الحالي، جيدة، مضيفة إن نسب الهطل لم تصل إلى المعدل حتى تاريخه.

ولفتت شباني إلى أن تخزين السدود يعد جيداً في ظل هطلات مطرية أفضل من العام الماضي بشكل عام.

وحول نسب الهطل، أشارت شباني إلى أن بوقا سجلت أعلى نسبة هطل بحدود٤١ مم في الهطل الأخير بتاريخ ١٨ كانون الأول الجاري، لتسجل مجموع أمطار العام الحالي ٤٧٨,٢ مم مقابل ٢٦١,١ مم خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي اللاذقية أشارت شباني إلى أن مجموع أمطار العام الحالي سجل ٣٥٥,١ مم ، مقابل ١٨٤ مم خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧ ، لتبقى تحت المعدل السنوي المحدد بـ٧٢٨,٧ مم.

وفي القرداحة سجلت الهطلات المطرية العام الجاري ٤٢٧,٧ مم مقابل ٢٩٣,٥ مم في العام المنصرم، وفي صلنفة ٣٢٧,٦ مم ، مقابل ٣٣٦,١ مم في عام ٢٠١٧ خلال الفترة نفسها.

الأحوال الجوية والضرائب غير الرسمية ترفع أسعار الخضر

الحسكة - دحام السلطان

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة إغناطيوس كسبو في حديث لـ«الوطن» أن أسواق الحسكة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهر الماضي وشهر كانون الأول الجاري في أسعار الخضر، نتيجة لسوء أحوال الطرقات العامة، بفعل الظروف الجوية الراهنة بالدرجة الأولى، إضافة لارتفاع أسعار بعضها في بلد المصدر، وارتفاع تكاليف وأجور النقل نتيجة لفرض الميليشيات الكردية ضرائب على المواد الداخلة للمحافظة عبر المعابر التي تربط المحافظة بمحافظات الداخل والتي يسيطر عناصر تلك الإدارة على جميعها!

وأشار كسبو إلى أن جميع المواد من خضر وفاكهة متوافرة في الأسواق المحلية، وأن أسعارها مناسبة للمواطنين، حيث يصل سعر مادة البندورة إلى ٣٠٠ ليرة والبطاطا إلى ٢٧٥ ليرة والكوسا ٣٠٠ ليرة والباذنجان كذلك، وإن سعر مادة التفاح يصل إلى ٣٠٠ ليرة والموز لـ٥٠٠ ليرة والبرتقال لـ١٧٥ ليرة والرمان لـ٢٢٥ والليمون ٣٠٠ ليرة.

وأضاف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن مادة الخبز التمويني متوافرة ونوعية الخبز جيدة ولا وجود لأي إشكالات أو عوائق بخصوصها، لافتاً إلى أن اللحوم الحمراء والبيضاء متوافرة أيضاً، وأن أسعارها مستقرة ومناسبة للمواطنين، حيث تتراوح أسعار كيلو اللحوم الحمراء بين ٣٠٠٠– ٢٥٠٠ ليرة وسعر كيلو الفروج بين ٦٥٠– ٥٥٠ ليرة، وسعر طبق البيض عدد ٣٠ بيضة نوع أول ١٣٠٠ ليرة.